

هل تسحب الولايات المتحدة قواتها من كوريا الجنوبية بعد ألمانيا

واشنطن تكيف تمرکزها دوريا مع ديناميكية التهديدات المتغيرة



إعادة ترتيب أولويات الانتشار العسكري في العالم

تخفيض القوات الأميركية في كوريا الجنوبية كدعوة لجر الدبابات جنوباً. ولكن هناك أيضا العديد من الحجج لا تؤيد انسحاب الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية، بما في ذلك الحفاظ على نقطة دخول برمائية رئيسية إلى آسيا في حالة الصراع بين الولايات المتحدة والصين. وربما تكون القيمة الأكثر واقعية لكوريا الجنوبية بالنسبة لموقف الدفاع الأميركي هي دورها كجسر برمائي بين العالم البحري والقارة الآسيوية. وتدور المناقشة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين حيث تلقتي القوة البحرية للولايات المتحدة بالقوة القارية للصين.

القوات الكورية الجنوبية تخضع لقيادة العمليات العسكرية الأميركية منذ الحرب الكورية في مطلع خمسينات القرن الماضي

ولطالما كانت كوريا الجسر بين اليابان البحرية والصين القارية، للثقافة وكذلك للحرب وكانت بمثابة نقطة انطلاق للغزوات المغولية لليابان في القرن 13، ومحاولات اليابان غزو الصين في القرن السادس عشر. وكذلك غزو اليابان لآسيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وتعمل الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات العسكرية مع النقاط البرمائية الأخرى حول الأطراف الصينية، بما في ذلك فيتنام والهند. وبينما قد تكون كوريا الجنوبية ضعيفة بسبب افتقارها إلى العمق الاستراتيجي، فإن قربها من الأسطول الشمالي الصيني وبكين يجعلها أيضا نقطة استراتيجية رئيسية.

وغالباً ما يعتمد دعم استمرار الوجود القوي للقوات الأميركية على الشراكة العسكرية بين الدولتين التي استمرت 7 عقود حيث قاتلت القوات الأميركية في كوريا، وقاتلت القوات الكورية إلى جانب الولايات المتحدة في فيتنام، ويستمر الاثنان في التدريب معاً. ويرى مركز ستراتفور أن الوجود القوي للقوات الأميركية في كوريا الجنوبية يعد بمثابة تذكير دائم لكوريا الشمالية، وربما الصين، بالتزام الولايات المتحدة بحماية حلفائهم الديمقراطيين في المنطقة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أخذت كوريا الشمالية هذا الأمر على محمل الجد، وتحولت تطورها العسكري من التركيز على التغلب على القوات البرية الكورية الجنوبية إلى التركيز الشديد على الصواريخ وعلى القتال عن بعد الذي يستهدف القوات والمصالح الأميركية.

وتتطلب مواجهة هذه القدرات وجوداً أميركياً قريباً، تماماً كما تتطلب مواجهة التهديدات الروسية أو التطورات الصاروخية والنووية الإيرانية عمليات عسكرية أميركية في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط.

وبين الفترة الفاصلة من 1910 إلى 1945 كانت كوريا تحت السيطرة اليابانية، وكان جيشها تحت قيادة قوات العمليات العسكرية الأميركية منذ الحرب الكورية. وعلى الرغم من أن تحالفها مع الولايات المتحدة لا يزال مهماً بالنسبة لسول، إلا أن طبيعة العلاقة العسكرية بين الدولتين لا تزال في بعض الأحيان مرتبطة بالقيود. ولكن هناك العديد من الحجج التي تدعم إعادة الهيكلة هذه، أولها هو أن القوات الأميركية في كوريا الجنوبية هي إلى حد كبير من مخلفات الحرب الباردة ومحسوبة في تنفيذ العمليات خارج البلاد. وتستمر كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان في استضافة أكبر القواعد للقوات الأميركية في الخارج، وتستهلك أكبر النفقات.

وقبل الانسحاب المعلن، استضافت ألمانيا أكثر من 35 ألف جندي أمريكي وكوريا الجنوبية أكثر من 26 ألفاً، واليابان أكثر من 55 ألفاً، وفقاً لآخر حصيلة لمركز "هيريديج فاونديشن" بوزارة الدفاع الأميركية.

وتجنب البنتاغون بشكل تقليدي استخدام القوات الأميركية المتمركزة في كوريا الجنوبية للعمليات في أماكن أخرى، سواء بسبب التهديد الكوري الشمالي أو بسبب المخاوف السياسية لكوريا الجنوبية.

كما أن ميزان القوى في شبه الجزيرة الكورية يدعم حالياً كوريا الجنوبية، مما يقلل من ضرورة وجود أميركي كبير في وضع الاستعداد. وكان هذا التوازن اعتباراً مهماً في قرار الرئيس الأميركي السابق، ريتشارد نيكسون، لخفض القوات في كوريا الجنوبية في عام 1971، حيث رغب في أن تتحمل سول المزيد من العبء من دفاعها الوطني.

كما لعبت مراجعة تقديرات المخابرات الأميركية لقوة كوريا الشمالية دوراً في عكس قرار الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر، بزيادة خفض القوات في كوريا الجنوبية بعد أقل من عقد من الزمان.

ولم تعد قدرات كوريا الشمالية تتطلب وضع القوات الأميركية الحالية في كوريا الجنوبية أيضاً، حيث قامت بيونغ يانغ بتحسين قدراتها الصاروخية بشكل كبير، إلا أن الأمر ليس بالضرورة أن ينجح من خلال المزيد من القوات المفتوحة للأرض، بل بالأحرى من خلال تحسين قدرات الدفاع الصاروخي وتطوير قدرات الضربات المضادة الكورية الجنوبية. وكانت سول مقيدة في تطوير قدرات الضربات المضادة منذ عقود من قبل الولايات المتحدة خوفاً من إشعال حرب مع كوريا الشمالية من شأنها أن تدفع واشنطن في صراع لكن الولايات المتحدة وافقت مؤخراً على السماح لسول بتطوير قدرات الدفاع الصاروخي بشكل كبير، إلا أن الأمر ليس بالضرورة أن ينجح من خلال المزيد من القوات المفتوحة للأرض، بل بالأحرى من خلال تحسين قدرات الدفاع الصاروخي وتطوير قدرات الضربات المضادة الكورية الجنوبية.

وكانت سول مقيدة في تطوير قدرات الضربات المضادة منذ عقود من قبل الولايات المتحدة خوفاً من إشعال حرب مع كوريا الشمالية من شأنها أن تدفع واشنطن في صراع لكن الولايات المتحدة وافقت مؤخراً على السماح لسول بتطوير قدرات الدفاع الصاروخي بشكل كبير، إلا أن الأمر ليس بالضرورة أن ينجح من خلال المزيد من القوات المفتوحة للأرض، بل بالأحرى من خلال تحسين قدرات الدفاع الصاروخي وتطوير قدرات الضربات المضادة الكورية الجنوبية.

كما حددت كوريا الجنوبية مؤخرًا صواريخ الإطلاق الأرضية والجوية كعناصر رئيسية في تطوير قوتها، إلى جانب نظام الدفاع الصاروخي المحلي. ونظراً للتطورات في الجيش الكوري الجنوبي والوضع في كوريا الشمالية، فمن غير المرجح أن ترى بيونغ يانغ

إجمالي عدد القوات في كوريا بنحو 12 ألف أيضاً، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى أن القوات المتمركزة في كوريا لا يمكن استخدامها بسهولة في حالات الطوارئ في أي مكان آخر.

ورغم أن عدة تقارير ذكرت أن البنتاغون أوصى بالفعل بإعادة هيكلة القوات في كوريا، لكن إسبر نفى الشهر الماضي إصداره أي أمر بسحب القوات، ومع ذلك أكد بعد ذلك أنه كان يراجع جميع المواقع الجغرافية للقوات بما يتماشى مع استراتيجية الدفاع الوطني الحالية، وأبدى رغبته في عمل خطة تناوب بين القواعد والقوات وجعل الأمر يبدو أكثر مرونة.

وظهر اقتراح إعادة تشكيل الموقف العسكري الأميركي في كوريا الجنوبية وهو تحول إضافي نحو المزيد من الأصول البحرية والجوية وتقليص القوات البرية الأميركية، ما سيحدث من خلال نقل المزيد من القوات البرية إلى خطة التناوب، بدلاً من الانتشار الموسع. وسيؤدي القيام بذلك إلى الحفاظ على وجود أميركي رادع في كوريا والاحتفاظ بمزايا التدريب مع القوات الكورية الجنوبية، مع تقليل القيود بسبب الحدود المعرضة على إرسال القوات المتمركزة في كوريا للمشاركة في النزاعات في أماكن أخرى.

وتتضمن قوات التناوب أيضاً بصمة أصغر في القواعد الخارجية، لأنها لا تضم أسراً أو وظائف لدعم الأسرة التي تستلزمها عمليات النشر الممتدة.

وتتسم إعادة هيكلة القوات الأميركية تتلخى عن كوريا الجنوبية نظراً لقيمتها في ردع كل من كوريا الشمالية والصين. ومع ذلك، ستستمر واشنطن في إعادة تشكيل وضع قوتها الخارجية. وبالتحديد بسبب سيطرة قوات العمليات العسكرية الأميركية على القوات الكورية الجنوبية في حالة الحرب.



روجر بيكر

واشنطن لن تتخلى عن سول وإنما ستعيد نشر قواتها في الخارج

وخضعت القوات العسكرية الكورية الجنوبية لقيادة العمليات العسكرية الأميركية منذ الحرب الكورية في مطلع خمسينات القرن الماضي، حيث لم يستعد الجيش الكوري الجنوبي العمليات العسكرية الرسمية لقواته إلا في وقت السلم في عام 1994.

وعلى مدى عقود، تأخر نقل قوات العمليات العسكرية الأميركية في زمن الحرب إلى كوريا الجنوبية مرات عديدة بسبب حالة عدم استعداد جيشها واندلاع التوترات بين الحين والآخر مع كوريا الشمالية.

وبالنسبة لكوريا الجنوبية، لا سيما في ظل الحكومات الليبرالية مثل حكومة الرئيس الحالي مون جاي إن، فإن نقل قوات العمليات العسكرية الأميركية يعد خطوة حاسمة لتحقيق كامل استقلالها واعتزازها الوطني.

تزايد احتمالات إقدام الولايات المتحدة على خطوة سحب قواتها المتمركزة في كوريا الجنوبية أكثر من أي وقت مضى بعد الانسحاب التدريجي لقواتها من ألمانيا، وذلك بالنظر لتطور أولويات الدفاع الأميركية والاتجاهات طويلة الأمد في شبه الجزيرة الكورية رغم أن الخوض في هذه المسألة لا يزال سابقاً لأوانه لاسيما في ظل ضبابية استقرار المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها الجيش الأميركي خارجياً.

واشنطن - يرحب محللون عسكريون قيام إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتنفيذ خطوة سحب القوات الأميركية من القواعد التي تتركز فيها في كوريا الجنوبية، بعد تقليص قواتها في ألمانيا بسبب الأولويات التي تحظى باهتمام أكبر في ظل الوضع العالمي المتقلب.

واشنطن - يرحب محللون عسكريون بقرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتنفيذ خطوة سحب القوات الأميركية من القواعد التي تتركز فيها في كوريا الجنوبية، بعد تقليص قواتها في ألمانيا بسبب الأولويات التي تحظى باهتمام أكبر في ظل الوضع العالمي المتقلب.

واشنطن - يرحب محللون عسكريون بقرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتنفيذ خطوة سحب القوات الأميركية من القواعد التي تتركز فيها في كوريا الجنوبية، بعد تقليص قواتها في ألمانيا بسبب الأولويات التي تحظى باهتمام أكبر في ظل الوضع العالمي المتقلب.

ويؤكد روجر بيكر المحلل في مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأميركي (ستراتفور) أن ذلك سيطلب إعادة تقسيم القدرات الدفاعية الوطنية لكوريا الجنوبية، ومزايا ومخاطر وجود قوة كبيرة على أراضي الدولة الآسيوية، وتأثير أي تحول في القوات على التصور العام لإلتزام الولايات المتحدة وموقعيتها مع الحلفاء والشركاء الآخرين في المنطقة. وقال "لن تتخلى الولايات المتحدة ببساطة عن كوريا الجنوبية، ولكنها ستستمر بدلا من ذلك في إعادة تشكيل وضع قوتها في الخارج مما يقلل القاعدة الكبيرة المفردة لصالح وجود أكثر مرونة وانتشاراً، مع السماح بتركيز القوات حسب الحاجة، بدلا مما تمليه القاعدة الكبيرة القائمة".

ومنذ نهاية الحرب الباردة، سعت الولايات المتحدة إلى تقليص قواعدها الخارجية، لخفض التكاليف المالية والسياسية وإنشاء هيكل قوة أكثر مرونة واستجابة يتكيف بشكل أفضل مع ديناميكية التهديدات المتغيرة.

وعادة ما تكون اتفاقيات تقاسم التكاليف محل نزاع، وقد استمر الجمود الحالي بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية دون نهاية في الأفق. وغالباً ما تكون القواعد الأميركية أيضاً مصدرًا لاندلاع الاحتجاجات داخل كوريا الجنوبية، على استخدام الأراضي، أو الحوادث أو السلوك غير القانوني من قبل الأفراد الأميركيين، وتصور استمرار الاحتلال.

واستناداً على ذلك يمكن أن يؤدي تقليص البصمة الأميركية والتحول أكثر إلى الوحدات البحرية والجوية والتناوب إلى تخفيف هذه التوترات بشكل أكبر على حساب أمور أخرى أكثر حساسية.

وفي إطار استراتيجية الدفاع الحالية، يقوم وزير الدفاع مارك إسبر بمراجعة الوضع العام للقوات الأميركية في الخارج وقد أصدر أوامره باتخاذ موقف أكثر مرونة.

ومنذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحركت القوات الأميركية في كوريا من المنشأة الرئيسية في يونغسان في سول. كما سحبت الولايات المتحدة معظم قواتها جنوب نهر هان.

وخلال حرب العراق، خفضت إدارة الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش،

تحرشات تركيا تعجل بتحويل منتدى غاز المتوسط إلى منظمة دولية

يعزز تحويل منتدى غاز المتوسط إلى منظمة إقليمية لها شرعية دولية كاملة وقابلة لتضم في عضويتها دولاً من خارج حوض المتوسط، من حجم التحديات التي ستواجه تركيا التي درجت على اتخاذ سياسات وتبني تصورات مزعجة لغالبية الدول المتوسطية، ما جعل من مهمة مواجهتها مشكلة معقدة.

الاستراتيجي بين القاهرة وواشنطن، وكلها عوامل تضفي بريقاً من نوع خاص، وتفتح المجال للمزيد من التحركات الجماعية ضمن الضوابط الدولية.

وأشار إلى أن ميزة المنتدى أنه يلقي احتراماً دولياً كنموذج للتعاون الإقليمي بشرق المتوسط، ما يمنحه مصداقية عالية عند تحويله إلى منظمة دولية، فالتربة باتت مهياة أمامه، ودول كثيرة مستعدة للتعايش مع الفكرة.

وتستضيف القاهرة المقر الدائم للمنتدى، حيث شارك في الاجتماعات التأسيسية وزراء الطاقة في كل من قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، وانضمت فرنسا لاحقاً لعضويته والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بصفة مراقب دائم، وأصبح أداة أو ركيزة قابلة للتطور، في ظل الانتهاكات التركية.

وقال قدرى إسماعيل أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية لـ "العرب" إن "مصر تسعى دائماً لحشد كتلتها بمنطقة الشرق الأوسط، لمواجهة النظام التركي في المنطقة والذي يسعى إلى استعراض قوته ويحاول السيطرة على الشرائع النفطية والغازية، وتمتد من شرق المتوسط إلى غربه".

وأوضح أن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة يمنحه قوة نوعية، فالمنظمة في العلاقات والتفاعلات الدولية تتمتع بالبقاء والاستمرارية مدفوعة بقوة مؤسستها، وقراراتها ملزمة للأعضاء.

وتأتي فكرة تحويل المنتدى إلى منظمة مع صعوبة تحقيق الاستقرار في المنطقة دون وجود كيان فاعل قادر على ضبط الدفة ووضع حد للانفلات والتجاوزات التي تقوم بها أنقرة، حيث ترفض التوقيع على اتفاقية أعالي البحار التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة لترسيم الحدود، ما يجعلها تتصور أنها غير ملزمة باحترام عمليات ترسيم الحدود بين الدول ومنحها الفرصة للمناورة، متجاهلة أن عدم التوقيع لا يمنع الحق في الاعتراض.

ويهدف تحويل المنتدى الإقليمي إلى منظمة دولية إلى توسيع نطاق عضويته، حيث يشمل الدول المصدرة للغاز في العالم، ومن ثم توسيع صلاحياته من خلال السماح لكل الدول الأعضاء بمرور إنتاجها عبر البحر المتوسط.

وتفتح هذه النقطة الباب أمام الدول المنتجة للغاز من خارج المتوسط، بالانضمام إلى المنظمة الجديدة، ما يكسبها ثقلاً وزخماً خارج حدود البحر المتوسط، وتصبح الدول التي تعترض أو تناور أو تتجاوز حدودها البحرية في مواجهة مع منظمة تضم دولاً كبرى، وتتفنى هنا الصفة الثنائية المباشرة عند الاختلاف، بمعنى أن نزاع تركيا مع دولة مثل اليونان أو مصر، يتحول تلقائياً إلى نزاع مع الجميع.

وتتطور المسألة إلى التوافق على وضع الية تسعير للغاز في نطاق عمل المنظمة في المستقبل، ولا تشمل صلاحيات المنتدى حالياً، ولم يتم الإعلان عنها وقت تأسيسه، حيث اكتفى الأعضاء بالحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول المنتجة للغاز في حوض البحر المتوسط، كضمانة للحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال تأمين إمدادات الطاقة لأعضاء المنظمة الجديدة.



على مشارف جبهة جديدة من الصراع



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - عجلت التطورات المتسارعة، التي أثارها تركيا، من وتيرة إجراءات تحويل منتدى غاز شرق البحر المتوسط إلى منظمة دولية، تمتلك أدوات ردة متعددة، ولها سلطات على نطاق أوسع وتستطيع مجابهة التحديات، وقادرة على قمع الدول الساعية للنيل من مصالح الدول الأعضاء، وهي الفكرة التي اختتم الكثير من ملامحها تمهيداً للإعلان عن تدشينها قريباً.

وتتجه الأنظار صوب القاهرة لترقب نتائج اجتماعات مجموعة العمل رفيعة المستوى التي شكلها منتدى غاز شرق المتوسط لاستكمال الإجراءات الخاصة بتحويله إلى منظمة دولية لقطاع الغاز، على غرار منظمة أوبك في قطاع النفط.

ويتوقع أن تجتمع المجموعة في غضون أسبوعين بعد الانتهاء من الدراسات التي تفتح الطريق لهذه المهمة، وتم التباحث حول التفاصيل القانونية، كي تصبح الخطوة المنتظرة وعاء يستوعب تطورات المنظمة للأعضاء.

وتغطي سخونة الأوضاع الجيوسياسية في شرق المتوسط الاجتماعات أهمية بالغة، بعد أن شهدت الأيام الماضية تطورات مختلفة متعلقة بتحرشات تركيا بكل من مصر واليونان وقبرص، وهي الدول الثلاث المؤسسة للمنتدى، والتي تسعى لبلورة الرؤية الكاملة للمنظمة الوليدة.



قدرى إسماعيل مصر تسعى لحشد كتلتها لمواجهة تركيا في المنطقة

ورغم أن توصية تحويل المنتدى المنظمة دولية جاءت خلال اجتماعات الدورة الثانية للمنتدى في يوليو من العام الماضي، إلا أن تلاحق التحولات يفرض سرعة تنفيذ التوصية، لأن التأخر بدأ يفهم على أن هناك تبايناً بين دول المنتدى، فرفض تعطيل عملية تطويره.

وتضفي صبغة تحويل المنتدى إلى منظمة دولية قوة، وتمنح دوله أدوات ضغط قانونية على المستوى الدولي، بدلا من حصره في فكرة تجمع يضم أصحاب المصالح فقط، وتتحصر أهميته في القيمة الرمزية، بينما تحمل المنظمة قوة مادية.

وأخذت تركيبة المنتدى منذ ولادته صبغة دولية، فالدول المؤسسة والداعمة له تجاوزت حدود المتوسط، غير أن شرعية تحويله إلى منظمة فاعلة توسع نطاق سلطاته، وتكبح الدول التي تريد النيل من مصالح الأعضاء، وتجعلها عرضة للدخول في مواجهة على نطاق دولي، في حالة خرق القوانين التي تأسست عليها المنظمة، وتتسجم مع القوانين الدولية التي تحد أطر هذه النوعية من المنظمات.

وأكد الخبير في شؤون الطاقة رمضان أبو العلال لـ "العرب"، أن المنتدى بشكله الحالي يعد في حكم المنظمة الدولية، بدليل حرص ممثل الاتحاد الأوروبي على حضور مؤتمراته وحضور وزير الطاقة الأميركي في آخر مؤتمر عقده المنتدى، والإعلان عن ضم قطاع الطاقة للحوار